

وُشْر

أخبـار مصر





مؤشرات تعويم جديد للجنيه المصري

(اقتصادي . العربي الجديد)

قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة على الإيداع والإقراض بواقع 200 نقطة لتصل إلى 21.25 في المائة و22.25 في المائة. ورفعت اللجنة خلال اجتماعها الدوري، مساء الخميس، سعر الائتمان والاقتراف بمعدل 200 نقطة أساس ليصل على 21.75 في المائة.

جاء القرار مخالفاً لأغلب توقعات الخبراء واستطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مالية خلال الأسبوع، ومعاكساً لاتجاه البنوك المركزية في العالم نحو تثبيت سعر الفائدة على العملات الرئيسية، أملاً في إنهاء سياسة التشدد النقدي والفائدة المرتفعة وسط رغبة الحكومات في الحد من التضخم.

وعزز رفع الفائدة توقعات خبراء البنوك بأن تحرك الحكومة خلال الأيام المقبلة سعر صرف الدولار في البنوك والقنوات الرسمية، مؤكداً أن رفع معدل الفائدة من الخطوات المتبعة في سياسات التشدد النقدي التي يتبناها البنك المركزي منذ عام 2022، مستهدفاً تشجيع حملة العملة المحلية على الادخار وعدم اللجوء إلى التعامل بالدولار في السوق الموازية.

يؤكد خبراء، في تحديث مع "العربي الجديد"، أن رفع سعر الفائدة مؤشر قوي إلى أن الحكومة والبنك المركزي متفقان على خفض قيمة الجنيه والسير في اتجاه معاكس لما صرح به كبار المسؤولين من قبل بأنه لا تعويم جديد خلال الفترة المقبلة. تأتي الزيادة في إطار تنسيق مسبق بين الحكومة والبنك المركزي على دفع سياسات التشدد النقدي، استبقته الحكومة بخفض النفقات الاستثمارية بالمشروعات الحكومية حتى نهاية يونيو/ حزيران المقبل.

وألزم رئيس الوزراء مصطفى مدبولي الحكومة بخطة ترشيد النفقات داخل الجهاز الإداري بالدولة، سبق أن أصدرها في يوليو/ تموز 2023، التي تمنع شراء سيارات ومستلزمات مكتبية أو تحديث المكاتب الحكومية، في مخالفة واضحة لما اتخذته الحكومة من تدابير لنقل الوزارات ونحو 30 ألف موظف من كبار القيادات بالحكومة إلى مقراتهم بالعاصمة الإدارية الجديدة.

واتخذ البنك المركزي قراره بزيادة الفائدة قبيل انتهاء الحكومة من المفاوضات مع بعثة صندوق النقد الدولي الموجودة حالياً بالقاهرة، التي تنظر في المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج بيع الأصول العامة وتحرير سعر الصرف المتفق عليه مع الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول 2022، المعطل تنفيذه منذ مارس/ آذار الماضي.

تستهدف الحكومة الحصول على الدفعة الثانية من قرض الصندوق بقيمة إجمالية 3 مليارات دولار، والتفاوض على زيادته إلى ما بين 8 مليارات و9 مليارات دولار.

مصدر بالصحة: أمراض نفسية هي سبب الأعراض الغربية التي ظهرت على بعض أهالي "قنا"

(صحة . روسيا اليوم)

كشف مصدر بمديرية الصحة بمحافظة قنا، عن سبب إصابة شارع بأكمله بأعراض غريبة تمثل في الرعشة المستمرة والإغماء والصراخ.

وقال المصدر إنه نتيجة الفحوصات والآشعة التي تم إجراؤها للحالات المصابة بأعراض الرعشة المستمرة والإغماء والصراخ داخل شارع واحد في منطقة الزبيدي بجوار مسجد عبد الرحيم القناوي في بندر قنا، أثبتت عدم إصابتهم بأي مرض عضوي بل إنها أمراض نفسية.

وأضاف المصدر، أن المديرية شكلت فريقًا طبيًا وزارت الحالات في منازلهم، وتم تحويلهم إلى مستشفى قنا العام لفحصهم.

وبعد الفحص تبين أنهم لا يعانون من أي مرض عضوي، وأن الأعراض التي أثارت الرعب على مدار الأيام الماضية هي مشكلات نفسية، مشيرًا إلى أن أحد المصابين أكد ظهور الأعراض عليه بعد معاناته من بعض المشكلات الأسرية التي أثرت عليه نفسيًا، وكان ذلك في شهر فبراير الماضي.

وتابع مصدر مديرية الصحة بقنا، أن الحالة الثانية كانت لفتاة عمرها 15 عاما، وكانت مصابة بجرثومة المعدة، وأن أعراض الرعشة والصراخ لا تظهر عليها، إلا بعد زيارتها منزل الحالة الأولى، ما يؤكد أنها أيضا عرض نفسي وليس مرضي، وكذلك الحالة الثالثة الشاب وهو ابن عم الحالة الأولى حيث أكدت الفحوصات أن ما يعاني منه أيضا عرض نفسي.

الدستورية ترفض دعوى تطالب بإلغاء غرفة صناعة الإعلام

(تشريعي . اليوم السابع)

استعرضت المحكمة في حكمها التطور التشريعي للنص المحال، الذي عهد بمادته الأولى إلى رئيس مجلس الوزراء الاختصاص بإنشاء الغرف الصناعية، ونصت فقرتها الأخيرة على أنه اعتبارًا من تاريخ العمل بهذا القانون تعد القرارات التي صدرت بإنشاء الغرف الصناعية أو تحديد الصناعات المنضمة إليها صحيحة، كل بحسب أداة إصدارها.

ثم صدر قانون تنظيم اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية رقم 70 لسنة 2019، الذي قررت مادته الثانية على استمرار الغرف الصناعية القائمة إلى حين إعادة إصدار قرارات إنشائها وتنظيمها على النحو المبين بأحكامه، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بها، وإذ لم تصدر أية قرارات من رئيس مجلس الوزراء بإعادة إنشاء غرفة صناعة الإعلام المرئي والمسموع، مما موداه أن الغرفة المذكورة قد زالت من الوجود القانوني والفعلي، ومن ثم فإن الفصل في دستورية النص المحال يضحى غير ذي أثر على النزاع الموضوعي، مما مقتضاه زوال المصلحة في الدعوى الدستورية.

السياحة تشكل لجنة علمية لمراجعة ترميم هرم "منكاورع"

(فن . الهيئة العامة للاستعلامات)

أصدر أحمد عيسي وزير السياحة والآثار قراراً وزارياً بتشكيل لجنة علمية عليا برئاسة عالم الآثار ووزير الآثار الأسبق الدكتور زاهي حواس، وعضوية عددًا من كبار العلماء المتخصصين في الآثار لاسيما الأهرامات، والهندسة من المصريين والأجانب من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية التشيك ودولة ألمانيا، لمراجعة المشروع المشترك بين المجلس الأعلى للآثار وبعثة جامعة واسيدا اليابانية، والمقدم لإجراء أعمال الترميم المعماري لهرم منكاورع بمنطقة آثار الهرم.

كما ستقوم اللجنة، بعد الإنتهاء من مراجعة المشروع، بإعداد تقرير علمي مفصل عن نتائج أعمالها، وما انتهت إليه المراجعة العلمية التي قاموا بها، وإتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في المشروع من عدمه، على أن يتضمن التقرير أيضا كافة الإجراءات والخطوات الواجب إتباعها للتنسيق المطلوب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) الشأن هذا في (UNESCO)

كما ستقوم اللجنة برفع هذا التقرير للعرض على السيد وزير السياحة والآثار لاعتماده قبل البدء في أي أعمال تخص المشروع بهرم منكاورع والمنطقة المحيطة به على أرض الواقع.

وسوف يتولى المجلس الأعلى للآثار إمداد اللجنة بكافة البيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالمشروع، حتى يتسنى لها إنجاز أعمالها على الوجه الأمثل.

وفور الانتهاء من أعمال اللجنة وعرض التقرير على السيد الوزير سيتم تنظيم مؤتمرًا صحفياً عالمياً للإعلان عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة والقرار الذي أُنْخِذَ حيال البدء في المشروع من عدمه.

بسبب ارتفاع الدولار.. أسعار الدواجن تقفز لأعلى مستوى تاريخي لها

(اقتصادي . القاهرة 24)

قفزت أسعار الدواجن البيضاء إلى مستوى يتراوح بين 102 و105 جنيهات داخل المحال التجارية العامة، خلال تعاملات اليوم السبت، كأعلى مستوى لها تاريخياً، وسط ارتفاع أسعار الأعلاف ونقص مستلزمات الإنتاج، وفقاً لشعبة الدواجن.

ويصل إنتاج الدولة من الدواجن إلى 60%، حسب تصريحات تليفزيونية لـ عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن باتحاد الغرف التجارية، مشيراً إلى أن الأزمة تكمن في ارتفاع سعر الدولار.

مصر توافق على تنفيذ إصلاحات صندوق النقد "الحرجة" (اقتصادي . المنصة)

أعلن صندوق النقد الدولي نهاية زيارته لمصر، مشيرًا إلى تحقيق "تقدم ممتاز" في النقاشات حول برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الصندوق يلمح إلى تقديم تمويل إضافي لمصر بقيمة تصل إلى 3 مليار دولار، ومناقشات لاحقة لتحديد قيمة التمويل الإضافي وتمويلات أخرى.

التقرير يشير إلى قلق المديرية بشأن تأثير أحداث غزة وتراجع إيرادات قناة السويس. المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح تشير إلى خلافات حول شروط الإصلاح. البنك المركزي المصري رفع أسعار الفائدة بنسبة 2%، مما يُعتبر إشارة لتنفيذ إصلاحات الصندوق.

الصندوق يشدد على أهمية تعزيز الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الهشة.

معدلات التضخم انخفضت إلى 35.2% في ديسمبر بعد أن وصلت إلى أكثر من 40% في سبتمبر.